

## مقدمة

### من اجل تغييرات جذرية

مضت أربعة أعوام على اندلاع الاحداث الدموية العنيفة في أكتوبر من العام 2000 (وتعرف باسم انتفاضة الأقصى)، والتي قتل خلالها ثلاثة عشر من المتظاهرين العرب بأيدي قوات الشرطة. ومر عام واحد على نشر توصيات ونتائج لجنة أور التي أقيمت للتحقيق في هذه الاحداث.

وبالإضافة إلى التوصيات الشخصية، وتوصياتها بأن يواصل قسم التحقيقات مع رجال الشرطة العمل من اجل العثور على من قاموا بإطلاق النار، إضافة الى ذلك، حددت لجنة أور أن هذه المظاهرات كانت وليدة مسببات عميقة أدت بدورها الى خلق " حالة قابلة للانفجار " داخل الجمهور العربي. وأضافت لجنة أور أن هذه المسببات، التي تشمل الدولة وحكوماتها المتعاقبة، قد أخفقت عندما لم تتعامل بشكل جديّ ومتعمق وشامل مع المشاكل الصعبة التي تعاني منها الأقلية العربية في إسرائيل.

وفي سياق تطرقها إلى التوصيات المؤسسية ولطرق تعامل الدولة مع هذه المشاكل، أشارت اللجنة الى أن الحديث هنا يدور حول مسألة داخلية ذات اهمية وحساسية قصوى، وتقف على جدول اعمال الدولة. ولكونها كذلك فهي تستوجب تدخلاً شخصياً من قبل رئيس الحكومة. وشددت اللجنة على ضرورة أن تصب نشاطات الدولة في الهدف المركزيّ ألا وهو تحقيق المساواة الحقيقية لمواطني الدولة العرب.

أوصت لجنة أور الحكومة بأن تبادر وتطور وتنفذ برامج ومخططات من اجل جسر الفجوات، عبّر التركيز على قضايا الميزانيات في مجالات التربية والإسكان والتطوير الصناعي والتشغيل والخدمات. وشددت اللجنة على ضرورة التركيز على الظروف المعيشية للبدو وعلى الضائقة التي يعاني منها هؤلاء. وشددت اللجنة كذلك على ضرورة أن تجد السلطات السبل التي تمكّن المواطنين العرب من التعبير عن ثقافتهم وهويتهم في الحياة العامة بشكل لائق ومحترم. وفي مسألة تخصيص الأراضي حدّدت اللجنة ان على الدولة أن تتعامل مع العرب حسب مبدأ الإنصاف في التوزيع، وعليها ان تخصص للوسط العربيّ من الأراضي التابعة لها حسب المقاييس المتبعة بالنسبة لباقي القطاعات في إسرائيل.

في 19 آب من العام 2003، وقبل عشرة أيام من نشر تقرير لجنة أور، اتخذت الحكومة عدداً من القرارات التي تهدف الى تحسين وضع ومكانة المواطنين العرب. وعلى الرغم من مضي أكثر من عام على نشر التقرير، لم تقم الحكومة بأية إجراءات عملية بهدف تصحيح الغبن التاريخي الذي لحق بالمواطنين العرب. سارعت الحكومة الى تبني تقرير لجنة أور، وألقت على لجنة وزارية خاصة برئاسة وزير العدل ونائب رئيس الحكومة يوسف (طومى) لبيد، مهمة تقديم التوصيات بخصوص سبل تطبيق استنتاجات اللجنة. وقامت لجنة لبيد باستعراض القرارات الحكومية التي لم تنفذ بغالبيتها، لكن اللجنة لم توفر للحكومة الأدوات الناجعة من اجل تحقيق المساواة.

أخذت جمعية سيكوي على عاتقها مهمة متابعة تطبيق استنتاجات وتوصيات لجنة أور، بما في ذلك العمل على تكثيف الضغط الجماهيري على الحكومة كي تطبق التوصيات. وجاء قرارنا هذا لتقديرنا أن الحكومة، أيا كان نوعها، لن تأخذ على عاتقها - بشكل فوري - تطبيق قرارات اللجنة، وكان من المتوقع أن تحتاج الى عملية حث من قبل المجتمع المدني كي تباشر في تنفيذ التوصيات.

وبغية القيام بمتابعة فعالة لتطبيق استنتاجات لجنة أور، أقامت سيكوي طاقماً من المتطوعين اليهود والعرب الذين أخذوا على عاتقهم عدم التواني في الضغط على الحكومة، حتى يتم تحقيق المساواة الكاملة بين العرب واليهود في إسرائيل. ومثلنا، يرى هذا الطاقم في خلق المساواة أمراً في غاية الأهمية للجميع. ويشمل الطاقم شخصيات عربية جماهيرية تبرز في مجالات تخصصها، مثل: د. خالد أبو عصبه (التربية)؛ د. حنا سويد (التخطيط والاراضي)؛ عابدة توما (الرفاه)؛ د. عادل مناع (المجتمع والثقافة)؛ د. ثابت أبو راس (السلطة المحلية)؛ د. رمزي حلبي (اقتصاد). كما يضم الطاقم شخصيات يهودية تبوأ في الماضي وظائف مرموقة في سلك خدمة الدولة، مثل: البروفيسور يتسحاق غالنور (مفوض خدمة الدولة السابق)؛ المحامي شلومو غور (المدير العام لوزارة العدل سابقاً)، يوسي كوتشيك (المدير العام لديوان رئيس الحكومة سابقاً)؛ ألون ليثيل (المدير العام لوزارة الخارجية سابقاً)؛ المتخصصة القانونية يهوديت كارب (نائبة المدعي العام سابقاً)؛ النقيب المتقاعد أرييه عميت.

وستابع هذا الطاقم في السنوات الثلاث القادمة بشكل فعال ونشط تطبيق توصيات لجنة أور، وخصوصاً عملية تطبيق المساواة الكاملة في تخصيص الموارد في الخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة لمواطنيها. وسيقوم الطاقم بفحص عملية التنفيذ وسيقوم بطرح البدائل، ولن يدع هذا الموضوع يغيب عن جدول الاعمال العام حتى يتم تطبيق استنتاجات لجنة أور.

إضافة الى ما ذكر، يجب التوقف عند مجال العلاقات الاجتماعية-المدنية بين الاغلبية اليهودية والأقلية الفلسطينية في إسرائيل، إذ تثير انعكاسات العنصرية تجاه المواطنين العرب مخاوف جدية من تجذير وتكريس التعامل العدواني تجاه الأقلية. وتشير استطلاعات الرأي التي أجريت في العامين 2003-2004 إلى تنامي دعم اليهود للتمييز ضد العرب في العديد من المجالات. ويؤثر هذا المناخ على السلطة ويصعب عليها المبادرة إلى تنفيذ سياسة المساواة بين العرب واليهود. ويقع على الحكومة وأطر المجتمع المدني واجب اتخاذ زمام المبادرة والعمل بشكل جدي في سبيل تغيير هذا التيار المقيت الذي ينطوي على مخاطر جمة. وضمن برنامج متابعة تطبيق توصيات لجنة أور، سيقوم طاقم خاص تابع لجمعية سيكوي ببلورة خطة تهدف إلى تجنيد دعم الجمهوريين اليهودي والعربي للمساواة المدنية.

في ظل نتائج التقرير الذي نضعه أمامكم، يتضح أن العوامل العميقة التي أدت الى تدهور المظاهرات التي تحولت الى " أحداث أكتوبر 2000 " ، ما زالت قائمة: التعامل السيئ للسلطة مع الأقلية، الذي يثير بدوره حنق المواطنين العرب على التمييز. وإذا لم تقم الحكومة بإحداث تغيير جذري وعميق، فلا شيء يضمن عدم تكرار مثل هذه الاحداث، وبجدة اعلى. يستعرض التقرير الذي نضعه بين أيديكم حالة التمييز وعدم المساواة بين اليهود والعرب في العامين 2003-2004، وخصوصاً في المواضيع الاجتماعية الاقتصادية، ويرسم طرق العمل المقترحة لتصحيح الوضع. ونضع هذا التقرير كأداة بيد طاقم المتابعة لتطبيق استنتاجات لجنة أور، وبين أيدي كل من يعمل من اجل المساواة: أطراف المجتمع المدني ووسائل الإعلام، والأطر الأكاديمية والسياسية إضافة الى أطراف السلطة المعنيين بتدعيم الموضوع.

وسيكون من دواعي سرورنا ان نتلقى ملاحظاتكم، وأن تخبرونا بكيفية مساعدة التقرير لكم في نشاطكم. شكرنا الجزيل وتقديرنا الكبير لميخال بليكوف على ما قامت به من عمل عميق!

**المحامي علي حيدر وشالوم (شولي) ديختير**

مديران مشاركان

## افتتاحية

### المواطنة والموارد والمساواة

بعد أربع سنوات على أحداث أكتوبر 2000، وبعد عام على نشر تقرير لجنة أور، ما زال التمييز وغياب المساواة يُلقيان بظلالهما الثقيلة على مستقبل العلاقات بين اليهود والعرب مواطني دولة إسرائيل، وعلى مستقبل الاستقرار الداخلي للمجتمع في إسرائيل.

ويعتبر توزيع الموارد على المواطنين أحد الانعكاسات البارزة للمواطنة، ومثل أصحاب الأسهم في الشركات الاقتصادية، يحق للمواطن في الدولة التمتع بثمارها. وتعكس المساواة في توزيع الموارد التساوي في قيمة الإنسان وقيمة المواطن في الدولة. وهناك نوعان من الموارد:

**الموارد المادية**، تلك التي يتم توزيعها على المواطنين بشكل جماعي، مثل بُنى المواصلات التحتية والكهرباء والماء، أو تلك التي توزع بشكل فردي حسب احتياجات المواطن (نحو: التأمين الوطني؛ رسوم البطالة؛ المخصصات المختلفة). **موارد الوعي (الروحية)**، نحو: التقويم السنوي، لافتات الشوارع، استعمال اللغة الواضحة وأسماء الجبال والسهول والشوارع، وتلك توزعها الدولة أيضاً، لكن من الصعب قياسها كمياً.

النتيجة المباشرة للتوزيع العادل للموارد هو الإحساس بالانتماء للدولة وبتجدي المواطنة. ويخلق التمييز في رصد موارد الدولة توتراً بين المجموعات المختلفة، كما يخلق توتراً بين المجموعة التي يقع عليها التمييز وبين الدولة. نقطة انطلاقنا عندما نسعى لفحص المساواة في تخصيص الموارد هي أن قسطاً وثيراً من الإحساس بالمواطنة (الإيجابي) في الدولة مردّه إلى إمكانية التمتع بمواردها بشكل متساوٍ. من هنا نتوقف في هذا التقرير عند المساواة في تخصيص الموارد كقاعدة للفحص الذي نجره.

حتى الآن قمنا بفحص الموارد المادية، لكننا نأمل أن نجد في المستقبل الطريقة التي نعرض أمامكم فيها فحصاً علمياً لتخصيص موارد الوعي.



## هوجز المديرين

يحدد تقرير لجنة أور أن الغضب في صفوف المواطنين العرب ينبع، إلى حد بعيد، وإن لم يكن بشكل حصري، من الطريقة التي تتعامل الدولة معهم من خلالها، والمتمثلة بالتمييز ضدهم، مقارنة باليهود؛ وفي المقابل هنالك نقص في توفير الاحتياجات الخاصة بالعرب على المستوى الجماعي.

العديد من المقارنات التي قمنا بها في هذا التقرير وما سبقه من تقارير تأخذ بعين الاعتبار الحصة النسبية للعرب مقابل اليهود في الدولة، لكن هذا المقياس ليس هو الأهم دائماً. الفعل الحكومي الذي يتبنى مبدأ المساواة لا يعني بالضرورة اعتماد طريقة التوزيع الآلية. هنالك مواقع وحالات عديدة تستدعي فيها الفجوات الكبيرة أعمالاً تصحيحية من قبل الحكومة. وما يعنيه الأمر هو اتخاذ الحكومة خطوات تصحيحية، وبالتالي تفضيل المواطنين العرب في عملية التخصيص، إلى أن يبلغوا المساواة في ظروف الحياة مع المواطنين اليهود. وينعكس هذا المبدأ في جزء من توصياتنا العملية في هذا الملخص، وفي داخل التقرير بشكل موسع.

**يهدف التقرير** إلى طرح صورة شاملة (وإن لم تكن كاملة) لوضع العرب مواطني دولة إسرائيل، مقارنة بالمواطنين اليهود، إضافة إلى فحص مدى الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمواطنين العرب من الناحية الجماعية. ويخدم هذا التقرير تلك الأطراف التي تعمل على خلق التغيير في هذا المجال، سواء كانت حكومية أم منتزعة إلى المجتمع المدني وتعمل على دفع عملية التغيير قُدماً.

**تعتمد المعطيات** التي نطرحها في هذا التقرير على معطيات مكتب الإحصاء المركزي التي تنطرق في غالبيتها للعامين 2001 و 2002، وقمنا كذلك باستخدام التقارير الرسمية التي أصدرتها الوزارات الحكومية والمؤسسات المختلفة، كوزارة التعليم والرياضة ووزارة الصحة ومؤسسة التأمين الوطني. هذه التقارير صدرت خلال العامين الأخيرين، وتحتوي بدورها على معطيات حديثة من نهاية التسعينيات حتى العام 2003. وقمنا كذلك باستخدام البروتوكولات ومواقع الإنترنت التابعة للوزارات الحكومية والمؤسسات العامة المختلفة، والتي يمكن من خلالها الوقوف على نشاطات وأعمال مؤسسات السلطة خلال عام 2003 حتى منتصف العام 2004.

**تعريف الفئة السكانية:** في هذا التقرير نقدّم المعطيات المقارنة بين المجموعات السكانية تبعاً للطريقة الذي تظهر فيها في المصدر المتوافر، وخصوصاً معطيات مكتب الإحصاء المركزي ومعطيات التأمين الوطني. وتظهر المعطيات المقارنة بين المجموعات السكانية في التقرير بثلاثة أشكال من التوزيع: اليهود مقابل العرب؛ اليهود مقابل غير اليهود (أي العرب وآخرين من غير اليهود)؛ عرب مقابل يهود وآخرين.

**مبنى التقرير:** يتمحور التقرير حول المجالات الحياتية التي تقدم بها الدولة الخدمات لمواطنيها، وينقسم إلى ثلاثة فصول: التربية والتحصيل العلمي؛ الصحة؛ التشغيل والدخل والفقير.

نقدم في التقرير معطيات حول الوضع القائم في المجالات المذكورة، ومعطيات حول الخدمات التي يحصل عليها المواطنون. ونقدم في نهاية كل فصل توصياتنا العامة التي تنطرق للخطوط العامة ولا تدخل في التفاصيل التي نبقي

التعمق فيها للمتخصصين في المجالات المختلفة.

### الفصل الأول: التربية والتحصيل العلمي

هذه السنة استعرضنا في فصل التربية والتعليم مجالين اثنين: طريقة الموازنة الجديدة في التعليم الابتدائي، وشروط القبول لمعاهد التعليم العالي.

توزيع الموارد في التعليم الابتدائي: حسب معطيات وزارة المالية، يحصل الطالب في التعليم العربي على ميزانية 1.51 ساعة أسبوعية مقابل الطالب في التعليم العبري الذي يحصل على ميزانية 1.87 ساعة أسبوعية. وشكل العام الدراسي 2003-2004 بداية تطبيق طريقة جديدة في الموازنة، تعتمد على تقرير لجنة شوشاني. واوصت اللجنة بوضع ستة مقاييس لتخصيص ساعات التعليم: المستوى التعليمي للوالدين؛ عدد الاخوة؛ البعد الجغرافي عن مركز البلاد؛ بلدة ذات أفضلية قومية؛ قادم جديد (منذ العام 1984 وما بعد)؛ قادم من بلاد تعيش في ضائقة. وأوصت لجنة شوشاني بتحديد تخصيص الساعات التعليمية في التعليم الابتدائي حسب المميزات الشخصية للطالب. لكن، بالإضافة الى المميزات الشخصية، تم فعلياً تبني عدد من المقاييس تحدد مناطق السكنى (البعد الجغرافي عن مركز البلاد ومناطق التفضيل القومية)، وأخرى تحدد المجموعات السكانية (المهاجرين الجدد). وفي الوقت الذي حصل فيه الطلاب الذين ينتمون إلى مجموعة القادمين الجدد على اهتمام خاص في تقرير شوشاني، لم تتطرق اللجنة للطلاب العرب كمجموعة ذات احتياجات خاصة. وحسب المقاييس التي حددتها اللجنة، يستطيع الطلاب العرب الاستفادة من نسبة 60-70 بالمئة من "سلة الرعاية". وهذا لا يكفي بالطبع لبلوغ المساواة في التخصيص. ويشير فحص معطيات التطبيق في العام الدراسي 2003-2004، حسب ميزانية وزارة التعليم، ان عدد الساعات الإضافية المُعدّة للتعليم العربي في إطار تطبيق تقرير شوشاني قلّص بنحو 47%، ولم تخضع ساعات الإضافة للتعليم اليهودي لأي تقليص.

شروط القبول للجامعات يشكل الطلاب غير اليهود نحو 10% من طلاب الشهادة الجامعية الأولى، و 5% من طلاب الشهادة الثانية، ونحو 3% فقط من طلاب الشهادة الثالثة. تترجم الفجوة في التحصيل في كل المراحل التعليمية من خلال النسبة المتدنية للعرب الذين يصلون إلى التعليم الجامعي. في كانون الثاني عام 2002، أوصت لجنة برئاسة البروفيسور ماجد الحاج بسلسلة من الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل تدعيم الطلاب العرب وزيادة فرصهم في الحصول على ثقافة جامعية. وعلى الرغم من تبني مجلس التعليم العالي لهذه التوصيات بالإجماع، لم تجد طريقها للتطبيق بعد.

### توصيات تقرير سيكوي

- ينبغي على وزارة التعليم أن تفحص مجدداً مقاييس لجنة شوشاني، للتأكد من أن جميع مقاييس التفضيل المصحح للطلاب في دولة إسرائيل تسري على الطلاب العرب واليهود على حدّ سواء.
- ينبغي على وزارة التعليم ان تبلور طرقاً جديدة لتمكين وصول خريجي جهاز التعليم العربي لمؤسسات التعليم العالي.

## الفصل الثاني: الصحة

تشكل جودة خدمات الصحة وتوافرها وإمكانية الوصول إليها عاملاً حاسماً في التأثير على الوضع الصحي للسكان. وتكشف المعطيات التي نعرضها في هذا الفصل عن فجوات عميقة بين اليهود والعرب في جميع المجالات الصحية التي قمنا باستعراضها.

### حالة الصحة

في العام 2003، وصل عدد وفيات الرضع في صفوف العرب إلى 8.4 رضيع لكل ألف ولادة، يقابلها 3.5 في صفوف اليهود. السبب الرئيسي للوفيات في صفوف الرضع العرب يعود إلى عاهات مولودة، لكن هذا السبب يفسر ما لا يزيد عن 40% فقط من الفجوة في نسب الوفاة بين العرب واليهود. لذا، يمكن الافتراض أن مصدر الفجوة بين الفئتين السكانيين يعود لفجوات اجتماعية - اقتصادية، إضافة إلى جودة ووفرة الخدمات الطبية وإمكانية الوصول إليها. وتظهر الفجوات بين اليهود والعرب بشكل واضح في المجالات التي تشير إلى الحالة الصحية للسكان في الحاضر وإلى ملامحها المستقبلية. ويعاني العرب أكثر من ظواهر السممة الزائدة، ويمارسون النظام الغذائي (الحمية) والنشاط الجسماني بشكل أقل. وتظهر الفجوة بشكل واضح بين النساء العربيات واليهوديات. في مجال التدخين، يفوق عدد المدخنين العرب عدد المدخنين اليهود بـ 50%. وتتعدى إصابة العرب بأمراض السرطان في القصابات الهوائية والرتئين إصابة اليهود بمرّة ونصف. ومنذ العام 1972، تجري متابعة لنسبة المدخنين بين السكان، لكن حتى العام 1998 تم تنفيذها في صفوف السكان اليهود فقط. وفي تلك السنة تم ضم السكان العرب إلى هذه المتابعة.

### خدمات الصحة داخل المجتمع ووفرته

قمنا بدراسة ميدانية فحصنا خلالها تواجد خدمات الصحة في عشر مدن عربية مقابل عشر مدن يهودية ذات نسبة سكانية مشابهة. وفحصت المنظومة الخدماتية التي يوفرها صندوق المرضى العام، الذي ينخرط فيه معظم المؤمنين العرب. وبحسب المعطيات التي جمعناها، ثمة فجوة كبيرة في عدد العيادات، والمجالات الطبية وإمكانية الوصول إلى الأطباء المتخصصين، لصالح المدن اليهودية التي تم فحصها. عيادات عامة (أولية) - هنالك عيادة واحدة لكل 11.8 ألف نسمة في المدن العربية، مقابل عيادة واحدة لكل 8.6 ألف نسمة في المدن اليهودية. عيادات مهنية: هنالك عيادة واحدة لكل 29.5 ألف نسمة في المدن العربية، مقابل عيادة واحدة لكل 15.5 ألف نسمة في المدن اليهودية.

### توصيات تقرير سيكوي

- ينبغي على وزارة الصحة التأكد من أن "خدمات الصحة العامة" تقدّم الخدمات بشكل متساو لليهود والعرب، وأن تهتم بنشر العيادات في مناطق السكن المختلفة وفقاً لهذا المبدأ.
- ينبغي على وزارة الصحة أن تقوم بفحص المساواة في الخدمات التي تقدمها جميع صناديق المرضى في البلاد، وأن تفرض توزيعاً متساوياً للخدمات الصحية للمواطنين.
- ينبغي على وزارة الصحة أن تهتم بضم الجمهور العربي ضمن أطر العلاج الوقائي، أما من خلال المتابعة الناجعة والتربية الجماهيرية، أو من خلال منظومات الكشف المبكر للأمراض، وضمان مستوى لائق من الوقاية الصحية في مناطق السكن.

### الفصل الثالث: التشغيل والدخل والفقير

#### التشغيل

- نسبة المشاركة في القوة العاملة في صفوف العرب في العام 2002 بلغت 39% مقابل 57% في صفوف اليهود. وتنبع الفجوة في نسب المشاركة بالأساس من نسبة المشاركة المتدنية للنساء العربيات والتي وصلت الى 17.1%، مقابل 54% في صفوف اليهوديات.
- 37% من الرجال العرب في سن 45-54 لا يشاركون في القوة العاملة، مقابل 13% من الرجال اليهود من نفس الفئة العمرية.
- أخذت الفجوة في نسبة غير المشغلين بين اليهود والعرب بالاتساع بشكل ثابت ابتداءً من نهاية التسعينيات. ووصلت نسبتهم بين الرجال العرب في العام 2002 الى 14.1%، مقابل 9.1% لدى الرجال اليهود.
- حتى عندما تتساوى معطيات التحصيل العلمي، هنالك فجوة في التشغيل في المهن الأكاديمية ذات الدخل الاعلى، إذ يعمل نصف المشغلين العرب في مهن تتعلق بمجالات الصناعة والبناء (37.2%) وكعمال غير مهنيين (14.7%)، مقابل خمس المشغلين اليهود الذين يعملون في هذه المجالات. وفي المهن الأكاديمية والحرّة والإدارية التي تتطلب ثقافة تعليمية ومهارة مهنية عالية، يعمل نحو 20% من المشغلين العرب مقابل 38% من المشغلين اليهود.

#### الدخل

- في صفوف العائلة التي يقف على رأسها فرد أجير: 56% من البيوت العربية تندرج في الخمس السفلي من مستويات الدخل، مقابل 16% من البيوت اليهودية. وفي الخمس العلوي تتموقع 3% من البيوت العربية مقابل 22% من البيوت اليهودية.
- مجموع معدّل الدخل الشاغر<sup>1</sup> للعائلة العربية يشكّل 67.8% من معدّل الدخل الشاغر للعائلة اليهودية.
- تشكل مخصّصات التأمين الوطني ربع الدخل المعدّل للعائلة العربية وعشر الدخل المعدّل للعائلة اليهودية. وما يعنيه الأمر في العام 2002 هو ان تعلق العائلة العربية المتوسطة بمخصّصات التأمين الوطني أعلى بضعفين وأكثر من العائلة اليهودية. من هنا، فإن التقليل في المخصّصات بين الاعوام 2003-2006 يؤثر - وسيؤثر - على العائلات العربية أكثر من العائلات اليهودية.

#### الفقير

- احتمالات وجود عائلة عربية فقيرة تزيد بثلاث مرات عن احتمالات وجود عائلة يهودية فقيرة. نحو 45% من العائلات العربية تبقى فقيرة حتى بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، مقابل نحو 15% من العائلات اليهودية.
- ترفع مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة نحو نصف الفقراء اليهود فوق خط الفقر وفي المقابل ترفع خمس العائلات العربية.
- تصل نسبة العائلات العربية التي تخلصت من الفقر بسبب مدفوعات النقل لكنها عادت الى تحت خط الف قر بسبب مدفوعات الضرائب المباشرة، الى نحو 40% مقابل نحو 15% من العائلات اليهودية. مساهمة منظومة دفعات التحويل والضرائب المباشرة في تقليص الفقر في صفوف العرب ضئيلة للغاية. ويتوقع ان يزداد هذا الأمر سوءاً بسبب التقليل في المخصّصات، التي لم تنعكس بعد تأثيراتها في معطيات العام 2002.

<sup>1</sup> الدخل الشاغر - مجمل الدخل بعد مدفوعات التحويل من الحكومة للمواطنين (المخصّصات المختلفة) وبعد دفع المواطنين الضرائب المباشرة.

### توصيات تقرير سيكوي

- يجب تطوير قاعدة تشغيلية واسعة في المدن والقرى العربية، وذلك من خلال إقامة المناطق الصناعية الفاعلة، ومن خلال تشجيع المبادرات والبحث والتطوير.
- يجب منح الأفضلية لتطبيق قرار الحكومة الذي صدر في 19 آب من العام 2003 بخصوص ضم المدن والقرى العربية الى المناطق الصناعية اللوائية التي تقع على مقربة منها.
- يشكّل الأطفال والرضع العرب (من جيل 0-4 أعوام) نحو 30% من هذه الفئة العمرية في إسرائيل. ويشكّل الأطفال والرضع العرب 7.4% فقط من مجموع الاولاد الذين يرتادون منازل الحضانه اليومية. ويشجع وجود منازل الحضانه اليومية النساء في الخروج الى العمل. على وزارة الإسكان الاهتمام بأن تكون حصة البلديات العربية في برامج عمل الوزارة أكبر من نسبتهم بين السكان.
- يجب تطبيق قرارات الحكومة بخصوص تفضيل العاملين العرب في الانخراط في سلك خدمة الدولة، وبخصوص رفع عدد المديرين في الشركات الحكومية؛ وذلك من خلال تعيين مدير عربي واحد على الأقل في كل شركة حكومية.
- يجب على الحكومة التدخل في سوق العمل بغية استيعاب العمال العرب، وذلك عبر تشجيع ارباب العمل ومن خلال إقامة مراكز معلوماتية لأصحاب العمل والعاملين، على غرار ما قامت به في العقد الأخير بالنسبة للقادمين الجدد والمعيلات الوحيدات. بموازاة ذلك، على الحكومة الاهتمام بفرض قانون المساواة في فرص العمل.

### تلخيص ونظرة مستقبلية

حسب توصيات لجنة أور، تستدعي الحاجة أن تقوم الدولة بتحديد هدف واضح وهو إلغاء التمييز. ويعتبر إلغاء التمييز المؤسساتي ضد المواطنين العرب حاجة وجودية للدولة. وتدل المعطيات التي نوردتها هنا ان المشكلة تكمن في طريقة عمل الحكومة، والمطلوب هو تغيير أنماط التخصيص التمييزي من قبل الدولة. لجنة لبيد، التي أقيمت لبلورة التوصيات على ضوء استنتاجات لجنة أور، عادت في توصياتها الى النمط القديم نفسه من التخصيص قصير الامد للمدن والقرى العربية، وأوصت بإقامة " سلطة حكومية لتطوير قطاعات الأقليات " .

ما يجب فعله بدل ذلك هو إقامة " سلطة للمساواة " تكون الوزارات الحكومية عنوانها، وتتركز مهمتها في غرس أنماط التفكير المتساوي في صفوف الوزارات والموظفين كي تُرصد الموارد بالتساوي. وتدل تجربة استيعاب نحو مليون مواطن جديد من دول الاتحاد السوفييتي السابق، وما تبعها من تغيير في طريقة تخصيص ميزانيات منح الموازنة من قبل وزارة الداخلية، ان الفترة الزمنية الضرورية لتغيير انماط الرصد الحكومي هي عشر سنوات او أكثر. وينبغي أخذ هذا الأمر بالحسبان عند الشروع في تخطيط الخطوات العملية التي من شأنها خلق التغيير المنشود.